

بيان الجمهورية الإسلامية الموريتانية أمام جلسة  
النقاش الموضوعي الأول حول الأسلحة النووية  
اللجنة الأولى: الدورة 80 للجمعية العامة للأمم  
المتحدة  
أكتوبر 2025



السيد الرئيس،

- 1- إن المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية على البشرية بالإضافة إلى أضرارها على البيئة والتنمية المستدامة وتهديدها المتجدد للأمن والسلم الدوليين، كلها عوامل تستدعي تجديد العزم والالتزام الدوليين بالتخلص التام من هذه الأسلحة التي باتت تشكل تهديدا وجوديا حقيقيا لبقاء النوع البشري.
- 2- تؤكد بلادي على التزامها المبدئي بالمساهمة الفاعلة في الجهد الدولي الراعي إلى نزع التسلح ونزع التسلح النووي على الخصوص ، وهو التزام ظلت بلادي تؤكد من خلال انضوائها في كل الاتفاقات الدولية الهادفة إلى نزع السلاح النووي.
- 3- إن القضاء على الأسلحة النووية بشكل كامل وشامل وقابل للتحقق بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي والنظم القانونية الدولية ذات الصلة هو الضمانة الحقيقية لعدم استخدامها أو التهديد بها ، وهو ما يقتضي العمل من أجل تعزيز وضمان عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الناظمة لمجال نزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وعلى رأسها معاهدة عدم الانتشار النووي باعتبارها حجر الزاوية ونقطة الانطلاق للتعاون الدولي في مجال نزع التسلح النووي.

4- تأسف بلادي لفشل مؤتمري مراجعة متتالين للمعاهدة المذكورة في التوصل لإعتماد وثيقة ختامية، وهو مايشكل انتكاسة لمنظومة عدم الانتشار وللعمل متعدد الأطراف في هذا المجال، ونتطلع لمخرجات قادرة على دعم المعاهدة ومنظومة عدم الانتشار بشكل عام وذلك في دورة المراجعة الحادية عشرة والتي ستعقد في العام المقبل.

5- يعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على المستوى الأقليمي أحد أهم الآليات التي تم انتهاجها من أجل التوصل بشكل تدريجي لنزع السلاح النووي على مستوى العالم، وهو هدف مازال بعيدا للأسف، ومع ذلك فإن ايمان بلادي بهذا النهج ظل ثابتا دائما وذلك منذ انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام 1993، ثم معاهدة بليندابا لعام 1996 و المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية بإفريقيا إلى جانب معاهدة حظر التجارب النووية ، كذا انضواءها في مسار انشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى كما هو مقرر في مؤتمر المراجعة والتمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995 والقرارات الأممية ذات الصلة وعلى الخصوص قرار الجمعية العامة رقم 73/546 للعام 2018 والقاضي بإعتماد معاهدة ملزمة قانونا حول إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وهو هدف تم ويتم العمل عليه من خلال مؤتمر سنوي انعقد في خمس دورات منذ العام 2019 وحقق نتائج لافتة من حيث اجماع دول الأعضاء في المؤتمر على ضرورة التوصل إلى إنشاء المنطقة وبدأها في نقاش العناصر الموضوعية والاجرائية التي ستسهل التفاوض على إبرام المعاهدة عند توافر الإجماع والدعم الدولي المطلوب .

6- إن بلادي موريتانيا وإذ تفخر بترؤسها للمؤتمر المذكور في شهر نوفمبر الماضي لتتطلع لمواصلة المساهمة الفاعلة في هذا المسار من إطار الدورة الحالية للمؤتمر تحت رئاسة المملكة المغربية الشقيقة، و تدعو مجددا

جميع الدول المعنية والمدعوة لهذا المؤتمر الأممي الهام إلى الانضمام لهذا المسار من أجل تفاوض صريح وبحسن نية من أجل تنفيذ القرارات الأممية حول إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وبالتالي إضافة لبنة جديدة لصرح نزع التسليح والأمن الدولي. 7- في الختام تجدد بلادي التزامها بدبلوماسية نزع السلاح النووي واستعداداتها الدائم للعمل مع الأمم المتحدة وكل الشركاء من أجل الدفع قدما للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وشكرا